**ملخص البحث**

**ونتائجه وتوصياته**

**وأهم مجالات البحث المقترحة**

**مقدمة:**

يستهدف هذا الجزء من البحث عرض أهم ما توصلت إليه الباحثة من نتائج والتي تهم القائمين على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، ومراجعي الحسابات، وكافة الأطراف المهتمة بالمهنة، بالإضافة إلى عرض عدد من التوصيات ومجالات البحث المقترحة التي تعد ملائمة في هذا المجال.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، فقد تم تقسيم هذا الجزء إلى النقاط التالية:

* ملخص البحث ونتائجه.
* توصيات البحث.
* مجالات البحث المقترحة.

وفيما يلي يتم تناول هذه النقاط:

1. **ملخص البحث ونتائجه:**

تعد ظاهرة تركيز سوق خدمات المراجعة من الموضوعات التي شهدت ومازالت تشهد اهتماماً واسعاً من أطراف عديدة تشمل كل من مقدمي خدمة المراجعة (مراجعي الحسابات)، والهيئات والمنظمات المسئولة عن تنظيم مهنة المراجعة والإشراف عليها، وأخيراً طالبي خدمة المراجعة (المنشآت محل المراجعة)، وتتعاظم أهمية هذا الموضوع في البيئة المصرية نتيجة التغيرات الجذرية التي طرأت على مهنة المراجعة والمتمثلة في صدور قرارات تنظيمية من شأنها التأثير على تركيز سوق المراجعة، واتجاه مكاتب المراجعة لتبني استراتيجية التخصص القطاعي، هذا بالإضافة إلى دخول مهنة المراجعة ضمن اتفاقية الجات.

وإذا نظرنا إلى سوق خدمات المراجعة في مصر نلاحظ وجود خيارات عديدة أمام المنشآت للاختيار ما بين المكاتب المختلفة لتكليفها بأداء مهمة المراجعة. وهنا يظهر التساؤل حول الاعتبارات التي يتم بناءً عليها اقتراح اختيار مكتب المراجعة والمفاضلة بين المكاتب المختلفة، أو بمعنى آخر كيف يستطيع طالب الخدمة التمييز بين مقدميها في حالة عدم وجود معايير موضوعية للاختيار، ومدى مساهمة هذه الاعتبارات في زيادة أو تخفيض درجة التركيز السوقي في البيئة المصرية.

لذا نمت الحاجة لدراسة ظاهرة التركيز السوقي لخدمة المراجعة، من حيث أهم العوامل المؤثرة بهذه الظاهرة، وأساليب قياس درجة التركيز السوقي، بالإضافة إلى الاعتبارات التي يتم الاستناد إليها عند اختيار مراجعي الحسابات.

وترتيباً على ذلك استهدف هذا البحث بصفة أساسية دراسة تحليلية لطبيعة سوق خدمات المراجعة في مصر بغرض تحديد طبيعة المنافسة السائدة، وإجراء دراسة ميدانية بهدف تحديد أسس اختيار مراجعي الحسابات في البيئة المصرية، وبيان أهميتها النسبية من وجهة نظر كافة أطراف سوق خدمات المراجعة، والتعرف على مدى مساهمة هذه الأسس في تركيز سوق خدمات المراجعة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تناولت الدراسة الجوانب النظرية لتركيز سوق خدمات المراجعة من حيث مفهوم التركيز السوقي، والمداخل المختلفة لتفسير ظاهرة التركيز السوقي، مع تحليل العوامل المؤثرة في درجة التركيز السوقي سواء تلك التي تؤثر بالزيادة أو التخفيض.

ولكي يتم التوصل إلى الفجوة البحثية لموضوع الدراسة تم تناول الدراسات السابقة في مجال ظاهرة التركيز لسوق خدمة المراجعة، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت اعتبارات اختيار مكاتب المراجعة في سوق خدمة المراجعة.

كما تناولت الدراسة هيكل سوق خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة المصرية، وذلك من ناحية الطلب على خدمات المراجعة، وجانب عرض خدمات المراجعة، مع إجراء تقييم لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر. هذا بالإضافة إلى إجراء دراسة تحليلية لسوق المراجعة المصري، بهدف التعرف على المنافسة السائدة في سوق خدمات المراجعة، وذلك تم من خلال دراسة الطبيعة الاقتصادية لسوق خدمات المراجعة وأساليب ومداخل قياس التركيز السوقي، وأخيراً إجراء دراسة تحليلية لسوق المراجعة بهدف التوصل إلى معلومات تحليلية إحصائية عن طبيعة سوق المراجعة.

وفي محاولة لمعالجة القصور في الدراسات السابقة، والذي يتمثل في ندرة الدراسات التي تناولت الربط بين ظاهرة التركيز السوقي لخدمة المراجعة واعتبارات اختيار مراجعي الحسابات، فقد تم إجراء الدراسة الميدانية في البيئة المصرية للوقوف على وتحديد أهم العوامل المؤثرة في درجة التركيز السوقي لخدمة المراجعة، والآثار المترتبة على مهنة المراجعة نتيجة التركيز السوقي وذلك من وجهة نظر مراجعي الحسابات، بالإضافة إلى تحديد أهم أسس اختيار مراجعي الحسابات ومدى مساهمة هذه الأسس في التركيز السوقي وذلك من وجهتي نظر كلا من مراجعي الحسابات والمنشآت محل المراجعة.

وفيما يلي ملخص لنتائج البحث:

**1/1 نتائج البحث النظرية:-**

1/1/1 هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة التركيز السوقي ومنها: (اندماج مكاتب المراجعة، اتباع استراتيجية التخصص القطاعي، الدخول ضمن اتفاقية الجات، القرارات التنظيمية، الخصخصة، طلب الحصول على خدمات أخرى، والطلب على جودة المراجعة)، بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض درجة التركيز السوقي ومنها: (الانهيار المالي للشركات، والتدخل المهني والتدوير الإجباري للمراجعين، والخوف من انتقال المعلومات للمنافسين).

1/1/2 هناك العديد من الاعتبارات المؤثرة في اختيار مكتب المراجعة، والتي تساهم في درجة التركيز السوقي لخدمة المراجعة، وقد أمكن تصنيف هذه الاعتبارات إلى ثلاث مجموعات رئيسية، الأولى وتتضمن (تسعة عناصر) ذات صلة بالمنشأة محل الفحص، والمجموعة الثانية (اثنتي عشر عنصراً) ذات صلة بمكتب المراجعة، بينما تتضمن المجموعة الثالثة (خمسة عناصر) ذات صلة بأعضاء فريق مكتب المراجعة.

1/1/3 يتكون سوق خدمة المراجعة في البيئة المصرية من سوق مراجعة صغير ذو درجة منافسة عالية، نظراً لوجود عدد كبير من مكاتب المراجعة، ويعمل في هذا السوق معظم مكاتب المراجعة بشكل فردي. ثم سوق مراجعة كبير يتكون من مكاتب مراجعة كبيرة يتوافر لها إمكانيات معينة تمكنها من مراجعة المنشآت كبيرة الحجم ومتعددة الجنسيات، وعدد هذه المكاتب محدود.

1/1/4 ندرة الدراسات السابقة التي تناولت الربط بين ظاهرة التركيز السوقي لخدمة المراجعة واعتبارات اختيار مكاتب المراجعة في البيئات المختلفة بوجه عام، وفي البيئة المصرية بوجه خاص. فبعض هذه الدراسات تناولت البحث في درجة التركيز السوقي فقط، والبعض الآخر تناول البحث في الاعتبارات المؤثرة في قرار اختيار عملاء المراجعة لمكاتب المراجعة دون محاولة ربطها بظاهرة التركيز السوقي لخدمات المراجعة، هذا بالإضافة إلى اقتصار العديد من الدراسات على أحد اعتبارات اختيار مكاتب المراجعة دون غيرها.

**1/2 نتائج البحث الميدانية:**

1/2/1 إن سوق المراجعة في مصر يتصف بدرجة مرتفعة من التركيز وفقاً لمؤشر إجمالي الأصول، وإجمالي الإيرادات، وبدرجة أقل وفقاً للمؤشرات المقترحة من خلال هذه الدراسة (رأس المال المستثمر، رأس المال المستثمر المرجح برأس المال المدفوع)، هذا بالإضافة إلى أن مؤشر الاحتكار وفقاً للمقياس الأول والثاني والثالث تعدى الـ 1800، أما قيمة المؤشر طبقاً للمقياس الرابع أظهر أن سوق المراجعة المصري متوسط التركيز.

1/2/2 حصلت العوامل المؤثرة على درجة التركيز السوقي لخدمة المراجعة على أهمية نسبية تتراوح بين متوسطة الأهمية ومرتفعة الأهمية، وذلك من قبل المجموعات الثلاث لمكاتب المراجعة المشاركة في الدراسة، ويمكن تصنيف العوامل التالية باعتبارها أكثر أهمية (حصلت على متوسط أعلى من 4 نقطة) وهي:-

* العوامل التي تساهم في زيادة درجة التركيز السوقي في البيئة المصرية:
* زيادة الطلب على خدمات المراجعة ذات الجودة العالية لزيادة ثقة مستخدمي المعلومات في التقارير المالية والاعتماد عليها.
* القرارات التنظيمية لمزاولة مهنة المراجعة.
* اتباع استراتيجية التخصص القطاعي لمقدمي الخدمة.
* تصنيف مكاتب المراجعة ضمن مكاتب المراجعة الكبرى.
* العوامل التي تساهم في تخفيض درجة التركيز السوقي في البيئة المصرية:-
* الانهيار المالي للمنشآت وخروج مكاتب المراجعة التي تتولى مراجعة هذه المنشآت في سوق المراجعة.

1/2/3 حصلت كافة أساليب قياس لتركيز السوقي في البيئة المصرية على درجة موافقة تتراوح بين الموافقة إلى حد ما والموافقة من قبل مجموعات مكاتب المراجعة المشاركة بالدراسة، وجاء في مقدمة هذه الأساليب مؤشر رأس المال المستثمر للمنشآت محل المراجعة.

1/2/4 تتفق وجهتي نظر مراجعي الحسابات والمنشآت محل المراجعة في أن أكثر الاعتبارات أهمية في تأثيرها على اختيار مكتب المراجعة، والتي تساهم بشكل فعال في زيادة درجة التركيز السوقي هي:

* عدد سنوات خبرة المراجع الخارجي.
* عضوية المراجع في المنظمات والجمعيات المهنية.
* الخبرة العملية لفريق العمل في مجال المراجعة.
* مدى حصول المراجعين على شهادات مهنية متخصصة مثل شهادات CPA.
* إطلاع العميل على المشاكل التي تواجه المراجع في أداء مهمة المراجعة.
* الالتزام بإنجاز العمل بحسب ما هو مخطط له.
* عدم وجود دعاوى قضائية أو قانونية تم البت فيها ضد المراجع الخارجي أو مكتب المراجعة.
* التزام المراجع الخارجي بمتطلبات ومستوى الإفصاح المطلوب وفقاً للقوانين ومتطلبات الجهات الرقابية.
* التزام المراجع الخارجي بمستوى الجودة ورغبته في أداء العمل على النحو المطلوب.
* توفير قنوات اتصال جيدة بين المراجعين بمكتب المراجعة مع العميل فيما يتعلق بإجراءات المراجعة.
* حجم ملكية المساهمين الأجانب في هيكل رأس المال بالمنشأة محل المراجعة.
* مقدرة المراجع على الإجابة على الاستفسارات الموجهة إليه من الجهة التي قامت بتعيينه في أثناء مناقشة تقرير المراجعة.
* سمعة المنشأة محل المراجعة في السوق المالي.
* إخطار مكتب المراجعة بنتائج المراجعة المقدمة لإدارة المنشأة في موعدها.

1/2/5 حصلت الآثار المترتبة على ظاهرة التركيز السوقي في البيئة المصرية على مستويات مختلفة وفقاً لأهميتها النسبية طبقاً لوجهة نظر مكاتب المراجعة المشاركة بالدراسة، وتم ترتيبها تنازلياً ويمكن تصنيف الآثار التالية باعتبارها أكثر أهمية (حصلت على متوسط أعلى من 4 نقطة) وهي:-

* انتقال الكفاءات في مجال المراجعة للعمل بالمكاتب الكبرى سعياً وراء الرواتب العالية.
* تعزيز سمعة المكاتب المحتكرة فيما يتعلق بتقديم خدمات ذات جودة مرتفعة، وبالتالي تفضيل العملاء لهذه المكاتب دون غيرها.
* قدر من الاستقلالية لمراجعي الحسابات، نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل عميل مع وجود عدد كبير من عملاء المراجعة.
* زيادة قدرة مكاتب المراجعة المسيطرة على تحقيق عوائد اقتصادية مرتفعة من خلال توزيع تكاليف التدريب وبرامج المراجعة المتخصصة على عدد كبير من عملاء المراجعة.
* ارتفاع مستوى الأتعاب المهنية للمراجعين، ومنح المكاتب المحتكرة المزيد من القوة في مفاوضة العملاء حول مستويات الأتعاب.
* ضعف وقصور الوضع التنافسي لمكاتب المراجعة المحلية في مواجهة مكاتب المراجعة المحتكرة للسوق المصري.

1. **توصيات البحث:**

في ضوء النتائج السابقة للدراسة النظرية والميدانية توصي الباحثة بما يلي:

* ضرورة قياس درجة التركيز السوقي في سوق المراجعة المصري بشكل دوري من قبل الجهات التي تنظم وتشرف على مهنة المراجعة، والإفصاح عن درجة التركيز والمكاتب المسيطرة على السوق، وذلك يتطلب ضرورة وجود نص إلزامي في دستور مهنة المحاسبة والمراجعة يلزم مكاتب المراجعة بضرورة الإفصاح عن أتعاب عمليات المراجعة حتى يمكن الاعتماد على المقياس المباشر عند قياس درجة التركيز بدلاً من الاعتماد على بدائل القياس.
* يجب أن تقوم الجهات الإشرافية كهيئة الرقابة المالية بوضع قواعد وإجراءات للرقابة المستمرة على سوق خدمة المراجعة لمنع سيطرة عدد محدود من مكاتب المراجعة على المنشآت الكبرى بما يضر بأمن المعلومات، بحيث توصي الباحثة بضرورة التفكير في اشتراك أكثر من مكتب مراجعة لمراجعة شركات المساهمة كبيرة الحجم بنص إلزامي بما يساهم في الحد من سيطرة المكاتب بشكل منفرد على أعمال مراجعة الشركات الكبرى.
* ضرورة إعادة النظر في القرارات التنظيمية التي تصدرها الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن شروط منح تراخيص مراجعة منشـأة محددة من قبل مكاتب مراجعة بعينها، وذلك من شأنه التخفيف من حدة ظاهرة التركيز السوقي.
* الحث عن اندماج مكاتب المراجعة الصغرى غير المسيطرة في مجموعات بحيث تضم كل مجموعة عدداً من مكاتب المراجعة ضمن مكتب واحد تتجمع فيه كافة القدرات والإمكانات الفنية والمادية لزيادة القدرة التنافسية في السوق المصري، مع ضرورة وضع حد أدنى لعدد المراجعين الواجب توافرهم في كل مكتب مع تحديد قدر معين من رأس المال لممارسة مهنة المراجعة، ذلك من شأنه تشجيع اندماج الكثير من مكاتب المراجعة القائمة حالياً، ويتيح ظهور كيانات أكبر قادرة على المنافسة.
* تفعيل سياسة التدوير الإجباري للمراجعين بالنسبة للمنشآت المسجلة ببورصة الأوراق المالية.
* وضع الشروط اللازمة الكفيلة بضمان خضوع مراجعي الحسابات لبرامج تعليم مهني مستمر، وجعل هذه البرامج ضرورية للاستمرار في مزاولة المهنة، حتى يمكن متابعة التطورات الحديثة المرتبطة بالمهنة ورفع الكفاءة المهنية والمحافظة على مستوى كافي من المعرفة المهنية لمراجعي الحسابات، ويجب أن تهتم مكاتب المراجعة بتصميم وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين بها، بهدف تطوير قدراتهم على التعامل مع القضايا المختلفة.
* ضرورة تطبيق مراجعة النظير بين مكاتب المراجعة في مصر.
* ضرورة إعادة تنظيم مهنة المراجعة في مصر بوجه عام في ضوء قيام المكاتب الأجنبية للمراجعة بالاستثمار المباشر في مصر بوجه خاص وفقاً لمتطلبات تحرير التجارة العالمية.

1. **مجالات البحث المقترحة:**

في ضوء أهداف ومشكلة وحدود البحث ومنهجه وما تم الانتهاء إليه من نتائج وتوصيات، فقد ظهرت بعض المجالات البحثية ذات الصلة بموضوع البحث والتي يمكن بحثها مستقبلاً ومن أهمها:

* إجراء المزيد من الدراسات الميدانية لدراسة ظاهرة التركيز السوقي في البيئة المصرية لتشمل فترة زمنية أكبر من تلك التي شملتها الدراسة الحالية، مع توسيع حجم ونطاق العينة.
* الدراسة المتعمقة لدور التخصص القطاعي في ظاهرة التركيز السوقي.
* تحليل لمستويات أتعاب المراجعة وأثرها على ظاهرة التركيز السوقي.
* دراسة أثر العوامل البيئية كالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والتأهيل العلمي لممارسة المهنة بالإضافة إلى المنافسة بين المكاتب على ظاهرة التركيز السوقي.
* دراسة تحليلية لحالات التأخر في سداد القروض الملموسة وعلاقتها بفكرة دوران التعاقد مع مكاتب المراجعة العالمية وأثر ذلك على التركيز السوقي.